لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)
مديرها المسؤول : محمد المنصف المنستيري - زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

الارادة

عدد ٢٣٥ السنة الرابعة - يوم الاربعاء ١٣ ربيع الثاني ١٣٥٦ - ٢٣ جوان ١٩٣٧
(٣٠ صانتيما) «EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS

اعتــــداء وعـــــداء

وقع اعتصاب عملة الحبوب وتطور تطورا خطيرا ءال الى استعمال العنف وسفك الدماء واضطرت الدوائر الرسمية بالاشتغال بحله تحت تاثير الحوادث وفصلت المشاكل اخيرا حسب رغبة المعتصبين

كان بودنا ان لا يقع الاعتصاب وان لا تسفك الدماء، وان تراعي الحكومة رغائب العملة التونسيين وترضيها عن طيب نفس وبعد الدرس والتروي في جو هاد فتحصل عين النتيجة التي حصلت اليوم غير ان الحكومة في بلادنا لا تهتم بالشيء الا عند وقوعه ولا تحسم المشاكل الا عند ارتكابها ولا ترى نور الحق في وضح النهار وصفاء السماء وانما تهتدي اليه عند تلبد السحب وثوران العواصف لان الحكومة في بلادنا لا تسأل عن اعمالها ولا تؤاخذ عن اضرارها وفوق ذلك جرت العادة عند الساسة الاروبيين ان لا يعطوك شيئا بدون مقابل ولا يركنون الى المفاهمة الا تحت الضغط وقد اقتدى بهم رجال الحماية فافرطوا

اما اليوم والحكومة تولت فصل الاعتصاب وترضية المعتصبين بقي لنا ان نستخلص من الحوادث واطوارها مغزاها وعبرتها وفي طالعة القول نذكر موقف البوليس ونحتج بكل قوانا على الافراط الذي ذهب اليه في فهم ماموريته التي لا تحيد عن حفظ النظام ولا يمكن بحال ان تكون موجبا لاختلاله ولسفك دماء الناس

ما ذا عسى ان يقع لو تغلب المعتصبون على العملة السواقة وصدوهم عن العمل سوى ان هذا العمل يعطل خشية الحوادث الدامية ؟ هناك من يرى ان حرية الشغل مقدسة وجب ان لا تسلب من العامل مهما كانت التكاليف لكن يتساءل المرء هل يجب ان تكون حرية الشغل ارفع في سلم الوضعيات الاجتماعية من حق البشر في التمتع بحياته وهل يجدر بالنظام ان تحفظ حرية الشغل بالقضاء على الارواح البشرية ؟ على ان حرية الشغل في موضوع الحال عبارة عن ترك السواقة يشتغلون مكان التونسيين فيحرمون هؤلاء من العمل ويدفعونهم للبطالة والاحتياج قبح الله امثال هذه الحرية التي تقضي على ارتزاق الغير ولا تصان الا باراقة دمه

هذه اراء فلسفية في نظر البوليس والبوليس والتفكير ضدان لا يجتمعان لذلك تحرجت الحالة واطلق الرصاص وجرح من جرح ونكب من نكب وكانت النتيجة الاخيرة ان عطل الشغل المقدس واعترفت الحكومة باحقية رغائب العملة من التونسيين

وبقي اعتداء البوليس جنحة فادحة تدل على استخفاف اعوانه بارواح الاهالي وتسرعهم بالضرب وطلق النار مهما سنحت الفرصة وقد تكررت الحوادث الدامية دون ان ينفك المعتدي ودون ان يناله العقاب وربما ازداد طغيانه وشره بقدر ما تتغافل عنه ولاة الامور الذين بلغت بها الاستهانة بالاهالي الى محاولة توسيم الجناة

تقول جريدة الديش ان المعتصبين كانوا مسلحين وقد اطلقوا عيارات نارية اجبرت اعوان الامن على حفظه وعلى الدفاع واستندت الى وجود خرطوش فارغ لا يشابه النوع الموجود عند اعوان البوليس لتستنتج من ذلك ان الاعتداء وقع من طرف المعتصبين

وهو كذب فاضح وافتراء شنيع وتبرير لموقف البوليس لانه لو كان المعتصبون مسلحين لمات عدد من البوليس ولجرح شق منهم جراحات ناشئة عن طلق النار ولعثر على بعض السلاح عند المعتصبين الذين قبض عليهم بمحل الواقعة واما الخرطوش الخاص الموجودة آثاره بها فمن ذا الذي يثبت انه لم يصرخ من مسدسات اعوان البوليس التي وزعت عليهم قبل الواقعة او اتوا حامليها للصرخ بدون ان يتركوا اثارا تدل على استعمال السلاح المعتاد ؟

هذه الحالة التي بلغنا اليها في عصر الواجهة الشعبية يعتصب عمالنا كعمالهم فيعاملون بالشدة القاسية ويصرخ عليهم كالحيوان واذا تم الامر قالوا انهم المعتدون الصارخون فيصدق قولهم وتحاكم الضحايا

تعودنا بهذا السلوك الممقوت قبل حوادث المتلوي وبعدها ولا ندري ما ستؤول اليه عواقب الظلم الدائم والاعتداء المتكرر في ظل نظام ينتمي للحرية والعدالة اصبحنا لا نظفر فيه حتى بحفظ الارواح

وهناك عبرة اخرى تجلت من الحوادث الا وهي موقف الجامعة الفرنساوية للنقابات فقد فاه كاتبها العام م. بوزانكي بتصريحات مدهشة لصحيفة من صحف المساء الفرنسية تبرأ فيها بجبن مخجل من العملة المعتصبين ودس اهم بقوله ان اعتصابهم له غايات سياسية كان عليه ان يترك الحكومة واعوان شرطتها الحازمين يفتشون عنها ويثبتونها وطلب صراحة من الحكومة التداخل وردع الاعتصاب لاحترام ما يسميه حرية الشغل وهي نغمة تليق بارباب المصالح ورؤوس الاموال طالما يترنمون بها لمعارضة عمالهم المعتصبين وليس لنائب نقابي ان يفوه بها لما فيها من العار والشنار

ولم يكتف السيد بهذا الخذلان بل انه شكر علانية موقف البوليس الذي طارد العملة وصرخ عليهم كانه اصبح مدير المحافظة او قائد جيش وافادنا بالاخارة انه ابرق لباريس يحتج على موقف الحكومة التي ركنت الى اعتبار رغبات العملة وحاولت ترضية البعض منها حسما للخلاف وسعيا وراء رجوع الامن

والسبب في عداء الرجل وخذلانه انه لم ياذن بالاعتصاب وان المعتصبين ليسوا من رعاياه اذ قد ارتكبوا جناية عظمى في الانتماء الى جامعة تونسية مستقلة لا يريدها احزاب التفوق الاستعماري ولا يهنأهم عيش حتى يقضوا عليها كما قضوا على سابقتها بعنوان المؤامرة الكاذبة ضد امن الدولة

الحمد لله الذي ارتنا كارثة جديدة ما يكنه من الحقد ضد جنسنا احزاب الشمال ورجال الاتحاد النقابي اولايك الذين اتخذهم بعض الغفل اخواننا بصدق ودرعا حصينا ليدفعوا نبال عنا العدى فكانوا نصالها بالامس واصبحوا اليوم العدو نفسه

عبد الحق

طغيان الغايات

بلغنا من مصدر مطلعاته وقع الاعلان منذ مدة عن مناظرة لتعيين ثلاثة جراحين وطبيب اول وجرت المناظرة فعلا في مارس واعطيت الوظائف الاربعة لمن نجح في المناظرة لا لمن يميل اليهم قلب الدكتور بران مدير المستشفى الصادقي ودكتاتوره المتجبر الذي يريد ان يفرض رغباته على «رعايا مملكته» وان يسبغ عليها قوة تفوق قوة القانون

ولما كانت هذه هي نفسية الدكتور بران فقد اقضت مضجعه نتيجة المناظرة وشعربانها هزيمة ثانية تلحقه بعد الهزيمة الاولى الشنيعة التي لحقته عند اختيار مكان لمؤسسة الامومة قرب مستشفى الرابطة لا قرب المستشفي الصادقي وضمن دائرته كما اراده الدكتور

فهو منذ تلك الهزيمة قد شعر بانه اصبح كسير النفس مهيض الجناح وهيبته تحتاج الى ما يعززها والى انصار جدد يعملون في هذا السبيل ولكن المناظرة الاخيرة انتجت خيبة تامة لهذه الامال ودفعت الدكتور بران الى التفكير لابتكار وسيلة للخروج من هذا المأزق

فكان الذي هداه اليه التفكير ان يسعى بواسطة من يتعمد عليهم في تايد نفوذه - مثل م. كارترون على ما يقال - حتى توصل الى تسمية ثلاثة اطباء في مثل الوظائف المذكورة التي جرت فيها المناظرة ولكن بدون مناظرة . وبذلك وقعت تسمية انصار الدكتور بران ووقع في آن واحد العبث بالنظامات التي تحتم وقوع المناظرة

ولما انتشر الخبر بين اوساط الاطباء قامت قيامتهم واجمعوا امرهم على الاحتجاج ضد هذا العبث بالقوانين لارضاء المصالح الخاصة الغير المشروعة وكاشف بعضهم فعلا المقيم العام بما احدثه الامر من غضب وقلق فكري في اوساط الاطباء وغيرهم مما يسلب كل ثقة في الضمانات التي جاءت بها القوانين وحتى في الاصلاحات الادارية الجديدة التي فرضت المساواة بين العنصرين والمناظرة عند دخول الوظائف في المستقبل . ولم يجف حبر نصوصها بعد

ويقال ان المقيم العام حين علم بالنتائج السيئة لهذه التسميات بعد ان الفت نظره اليها وهو في طريقه الى باريس اصدر تعليماته الى نائبه م. كارترون بتوقيف التسمية وتعطيل تنفيذ الامر العلي الذي صدر ووقع ختمه بالطابع السعيد

وبذلك كانت نتيجة مساعي الدكتور الدكتاتور وعمله لنفوذه وتكثير عدد انصاره خيبة مرة وهزيمة ثالثة ويوشك ان تعزز بالرابعة فالخامسة حتى تلحق دكتاتوريته بالدار الآخرة .

الكيد الاستعماري في التعليم

نشرنا منذ اربعة اسابيع نص المنشور الذي وجهه م. قو مدير المعارف الى نقابة المعلمين الفرنسية وضمن فيه خلاصة تشرح قواعد مشروعه الذي اعده لنشر التعليم في البلاد التونسية وتبين مراميه وغاياته بوضوح كاف للدلالة على ما فيه من خطر على البلاد وقوميتها وتوجهها نحو الرقي . وهو المشروع الذي سموه التعليم البدوي الناقص والذي وضع م. قو نشاطه ومواهبه وكفاءته وقفا على الدفاع عنه وابرازه من حيز الفكر الى حيز الوجود للقضاء على طموح التونسيين نحو الرقي وعلى الحاحهم في المطالبة باعداد المعدات اللازمة لمحاربة الامية المتفشية في البلاد بصورة مزعجة ولنشر التعليم الابتدائي وانتشال ناشئة المستقبل الضائعة المهملة من مخالب الجهل التام

وقد وعدنا قراءنا باننا سننتهز الفرصة لنقد المشروع وبيان الاعتراضات التي نوجهها نحوه ولكن الاحداث التي حدثت في الاسابيع الماضية جعلتنا نصرف النظر مكرهين عن انجاز هذا الوعد ونوجه انظارنا الى تنوير الفكر العام عن مرامي تلك الاحداث وما تخفيه العبارات المزوقة من الحقائق المرة المحزنة

وها نحن بحمد الله ومعونته ننجز الوعد الذي قطعناه مع الاعتذار لقرائنا الكرام عن التاخير الذي حدث

وقبل ان ندخل الى الموضوع نرى لزاما علينا ان نلبي رغبة محترمة ابدتها لنا نقابة المعلمين التونسيين للتعليم العربي فنصحح ما كنا نشرناه من ان م. قو قد ارسل منشوره المتضمن شرحه لمشروع التعليم البدوي الى نقابة المعلمين التونسيين كما ارسله الى نقابة المعلمين الفرنسيين لاخذ رأي النقابتين في المشروع . فقد نفت لنا النقابة التونسية بكل تاكيد اتصالها بهذا المنشور او مطالبتها بابداء الرأي فيه . وقد رجعنا الى المصدر الذي روى لنا الخبر فاكد لنا من جهته ان في الامر اشتباه وان المدير اطلع بعض اخصائه المتصلين به وبالنقابة اتم اتصال على هذا المشروع وان بعض رجال النقابة على الاقل لهم علم تام بما في المنشور

بعد هذا نعود الى المنشور وما فيه . فنرى ان م. قو صرح في طالعته بان مشكلة التعليم لا تهم في الغالب الا المسلمين وان الطائفة الاسرائلية قد نالت حظها من التعليم بصورة كافية تقريبا . وهذا بلا شك اعتراف ناقص لم يكشف عن حقيقة هذه المشكلة المرة المؤلمة للنفوس فهو لم يتعرض الى المسألة بالنسبة لعموم الاجناس المتساكنة في هذه البلاد ولم يحددها بالارقام . لانه لو فعل ذلك لابان للتاني انه بالرغم عن مضي ٥٦ سنة على الحماية فان عدد الذين يجدون مكانا بالمدارس الابتدائية الحكومية من التونسيين لم يبلغ اليوم نسبة ١٠٫٧٥ في المائة من مجموع عددهم الذي يبلغ نحو تسعين في المائة من مجموع عدد سكان البلاد بينما اذا اردنا مقابلة ذلك بما للاجناس الاخرى نجد ان التلامذة الفرنسيين بالمدارس الابتدائية الحكومية فقط يبلغ عددهم نسبة نحو ١٩٫٤٠ في المائة من مجموع عددهم الذي يبلغ نحو ٣٫٧٥ في المائة من مجموع السكان . والتلامذة الاسرائليين بها فقط يبلغ عددهم نسبة نحو ١٥٫٧٥ في المائة من مجموع عددهم الذي يبلغ نحو ٢٫٢٥ في المائة من مجموع عدد السكان . والتلامذة من بقية الجاليات الاجنبية يبلغ عددهم بها ايضا فقط نحو ٩٫٠٠ في المائة من مجموع عددهم الذي يبلغ نحو ٤ في المائة من مجموع عدد السكان

واذا اضفت لذلك تلامذة المدارس الخاصة فان النسبة ترتفع بالنسبة للتلامذة التونسيين المسلمين الى نحو ٢ في المائة وبالنسبة لغيرهم من الطوائف والجاليات الاجنبية الى نحو ٢١ في المائة . ومعنى ذلك انه لو نال التونسيون حقهم في المدارس اي على نسبة ٢١ في المائة من مجموع عددهم لكان يجب ان يكون لهم في المدارس اكثر من ٤٩٠ الف تلميذ . ولكن الحقيقة المخجلة ان عددهم في المدارس الحكومية والخاصة لا يزيد الا قليلا على ٤٦ الف فقط ويبقى ٤٤٤ الف في سن التعليم بعد ٥٦ سنة من انتصاب الحماية يعيشون كالسوائم ويتخبطون في ظلمات الجهل العميق

ويعتذر م. قو عن هذه الحالة المزعجة بفقد المال وبانه رغبة في القضاء على الجهل بما في قدرته من الوسائل الضيقة فضل ان يبتكر مشروعه عن التعليم البدوي على ان يقف مكتوف الايدي ازاء هذا العجز المالي . ويقول ان هذا المشروع لا تتجاوز الاعتمادات اللازمة له نسبة اربعين في المائة من الاعتمادات التي يراها لازمة لنشر التعليم الابتدائي الكامل حسب تقديره . اي ان مشروع التعليم البدوي الناقص يلزمه اعتماد مبلغه ١٦٨ مليون فرنك في مقابل ٤٦٠ ملون فرنك يستلزمها نشر التعليم الابتدائي الكامل

وقد ناقشته شقيقتنا «لاشارت تونزيان» الحساب في هذا التقدير وابانت له ما انطوى عليه من مغالطة وخداع وكشفت في النهاية للراي العام ان مشروع نشر التعليم الابتدائي الكامل لا يستلزم الا ١٢٠ مليون فرنك فقط

(البقية بالصفحة الرابعة)

(السياسة الاسلامية لشمال افريقيا)

(بقية ما بالصفحة الاولى)

كثيرا ما يشتغلون بالدفاع عن سكان هذه الاقطار واستنكار الطرق التي كانوا يساسون بها من طرف رجال الحكم السابقين ويؤيدونهم في مطالبهم التي يتقدمون بها الى رجال الحكومة بل ان اكثر الاحزاب التي يمسك رجالها اليوم بدفة الحكم كانت قد قبلت مطالب التونسيين والجزائريين والمغاربة كل على حدة وصادقت عليها وادخلتها في برنامج سياستها الاستعمارية والتزمت بالدفاع عنها والعمل على تحقيقها وكذلك كان الامر حتى في الوقت الذي اقيمت فيه دعائم الواجهة الشعبية ولا تزال اكثر الشخصيات المسؤولة تبشر بتحقيق تلك الآمال ولو ببعض التحفظ والاحتراز

ولكن ما ذا عسى ان يكون لهذا التبشير من الاثر ولتلك التصريحات واللجان والدراسات ووضع المناهج من المفعول عندما نشاهد في تونس هذه العينة مما سموه بالاصلاحات وفي الجزائر تقهقر في الفكرة القائلة بانجاز مشروع فيوليت وفي المغرب حكم عسكري ضيق الدائرة شديد الوطأة قد اسرف في مصادرة الحركة وصد تيار النهضة الجديدة التي اصبح يتمخض بها المغرب الآن لحد اساغ به لنفسه حتى منع الاحتفالات الدينية بالمولد النبوي على صاحبه افضل الصلاة والسلام ومنع المحتفلين من دخول المساجد والاماكن المعدة لاقامة الحفلات والحيلولة بينهم وبينها بقوة الجند مما اثار هناك عاصفة من الاحتجاج فنظرة واحدة الى ما تم في هذه الاقطار من التغييرات بعد مرور اكثر من عام على تبوء الحكومة الشعبية لمقاعد الحكم في فرانسا تعطينا نتيجة لا نطمئن اليها بحال بل ربما جعلنا نرتاب في اتجاه هذه العناية البادية اليوم بالنهضة الاسلامية في شمال افريقيا

على انا مهما كانت الحالة فان هذه اللجان التي وقع تشكيلها لدراسة النهضة الاسلامية بشمال افريقيا وحاجيات مسلمي هذه الاقطار لا يمكن ان تتركها تعمل بمجرد اجتهادها او استنادا لمعلومات غير صحيحة وآراء ملتوية وافكار لا يمكنها في المسائل الاسلامية ان تتحرى الحقيقة او تصادف الواقع بحال لانها ان اخطأت المرمى في دراستها او مقرراتها فانما يحمل علينا غرم هذا الخطأ

لذلك يجب علينا ان نكشف لهذه اللجان ما تستدعيه حالة المسلمين من العناية وما تتطلبه حاجتهم وحياتهم الحاضرة من الحقوق والكفالات لتكون تلك اللجان على بصيرة فيما تمثل وتضع من البرامج لمسايرة الحياة الاسلامية الحاضرة في الشمال الافريقي لان غير المسلمين مهما كان مبلغهم من العلم لا يمكن ان يصلوا الى كنه ما تتطلبه الحياة الاسلامية الحاضرة ولذا يجب على صحافتنا ان تتقدم اليهم بما تعتقد انهم في حاجة اليه من الارشادات

ان المؤتمر الاسلامي الجزائري قد درس رجاله حالة مسلمي الجزائر وهم يوالون درسها من كافة نواحيها ويستنتجون من درسهم هذا ما تتطلبه من الحقوق والضمانات وصحف المغرب الوطنية الحديثة العهد توالي ايضا درس الحياة الاسلامية هناك والصحافة التونسية قد كشفت القناع عن كثير من النواحي في هذا الشأن الا انه رغم هذه الابحاث والدراسات التي لا نشك ان هذه اللجان على بينة منها بواسطة ما يصلها من التقارير المخصصة لما تنشره الصحافة الاسلامية من الآراء فانه لا يمكن ان تصل منها تلك الهيئات الى نتيجة حاسمة لان هذه اللجان تعمل للوصول الى وضع خطة متحدة لسياسة فرانسا الاسلامية بشمال افريقيا فمن المتحتم ان نضع امامها مطالب متحدة ايضا تعينها على الوصول الى ما تقصده من وضع هذا المنهج الحديث لسياستها الاسلامية الحاضرة

ان مسلمي شمال افريقيا عندما يبحثون شؤونهم الاسلامية يبحثونها وهم ابعد ما يكون عن الصبغات السياسية فهم يضعون رغبات الاسلام في هذه الديار لا بصفتهم سياسيين بل بصفتهم مسلمين كما ان فرنسا ستضع المنهج الفرنساوي الجديد غير متأثرة فيه بالاشتراكية او الشيوعية بل بالمبدا الفرنساوي العام

فمناط البحث : الاسلام وما يتطلبه كعقيدة ونظام اجتماعي . والمسلمون وما هم في حاجة اليه كامة ودولة تحرس المسلمين وتحرص على نفوذ احكام الاسلام بينهم في ارض الاسلام وتبقى بعد ذلك الحقوق السياسية التي تلائم وضعية كل قطر من خصائص الاحزاب السياسية تعمل للحصول عليها بوسائلها الخاصة وان كنا لا نشك في ان الاعمال السياسية التي سيقع القيام بها انما تستمدها فرنسا من سياستها الاسلامية العامة وان نتائجها ستطبق على المسلمين الا ان المسائل الاسلامية التي نتحدث عنها هي التي لا تصدم بالوضع السياسي لكل قطر بل ترتفع عن تلك الاعتبارات الوضعية الى الافق الذي تتحد فيه ومصالح المسلمين كافة تنشد حاجتها الى الاستقرار بامتن الكفالات واقوى الضمانات

وعندما يتقدم المسلمون برغائبهم هذه يشاهد المشتغلون بالشؤون الاسلامية العامة في فرنسا على ضوئها ان هذا السير البادي على السياسة الحاضرة ليس من شأنه ان يؤدي المهمة التي تعلقها عليه فرنسا ولا التي تنتظرها منه هذه الشعوب فهو يأخذ اكثر مما يعطي ويحترز اكثر مما يثق ويطمئن ويتردد اكثر مما يقدم وفي ذلك من الخطل وعدم الاستقرار ما فيه مما جعل التونسيين يفكرون كثيرا حول ما بدر لحد الآن من بوادر ما يسمونه بالاصلاح وعندما يتبينون ذلك اما ان يدلوا على ان لهم خطة خاصة يسيرون عليها دون التفات لما يقدم اليهم من معلومات وملحوظات ورغبات فيستمرون على ما وضعوه من المناهج والخطط واما ان يبرهنوا على انهم انما يعملون للوصول الى غاية شريفة هي التوفيق بين المصالح وملائمة الرغبات فيأخذوا في تغيير المنهج وتعديل الموقف وتأخذ عندئذ السياسة طريقها الواضح على كلا الامرين

محيي الدين القليبي

الارادة في صفاقس

تباع جريدة الارادة عند السيد محمد السلامي نهج الجامع الكبير

مكاتبـــات الجهـــات

شعبة حومة الاندلس

على الساعة العاشرة من مساء يوم الجمعة الماضي عقد اجتماع بشعبة حومة الاندلس المنضوية تحت لواء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري . وفي الموعد المعين فتح رئيس الشعبة الاجتماع وقدم للحاضرين بسطة في الحالة الراهنة ازاء مسائل اليوم وخصوصا المحلية منها وذلك بعد ما بين حالة الشعبة ماديا وادبيا في خلال المدة الماضية واسترسل في حديثه الذي صور به الموقف باجلى وضوح والفت انظار شعبته الى الواجبات التي تترقبها والعمل الذي يناديها

ثم بعد ذلك اجريت الانتخابات لتجديد هيأة الشعبة فوقع الاجماع على اسناد الرئاسة الى السيد ابراهيم بن محمد زقير الذي برهن على انقطاع للعمل واخلاص للفكرة التي سار بها الى جانب اللجنة التنفيذية طيلة السنين الماضية ولم يثنه عن عزمه شيء وما زادته المحن الا ثباتا ورسوخا وكانت نتيجة الانتخاب كما ياتي :

الرئيس : السيد ابراهيم بن محمد زقير
الكاهية : السيد البشير بن كيلاني عزوز
الكاتب العام : السيد عبد السلام بن مهذب
امين المال : السيد التهامي بن بلقاسم بن زكري
كاهيته . السيد مبروك بن عبد الله بالحاج
المراقب : السيد العربي بن يحيي

مع اضافة عدد من الشبيبة الحرة في داخل لجنة الشعبة لتحصل على تمارين ولتضرب بسهم صائب في هاته الميادين ولكي تتحمل المسؤوليات كغيرها من الرجال وهم السادة : عبد الله ابن جابر بن خليفة - الجيلاني بن علي بن فقير - عمر بن محمد بن سالم - علي بن سالم ابن حسين - محمد بن احمد بالحاج - صالح بن محمد بن عبد الرزاق - منصور بن علي بن يحيى - عبد الحفيظ بن محمد - محمد بن يحيى ابن عمر - حسن بن بلقاسم بن زكري - صالح بن محمد بن طيب - الجيلاني بن محمد الدعوسي

نسأل الله ان يوفقنا جميعا الى خدمة هذا الوطن البائس الذي تتجاذبه الايدي والاهواء وان يثبت جميعنا على مبدأ واحد

كاتب الشعبة

قليبية

من بقايا العقل التي اجراها شيخ من مشائخ عمل نابل في موسمنا الفلاحي الحاضر نمانون عقلة ستلحق بما سبقها من العقل في مدة وجيزة وهي جزء يسير بالنسبة للعقل المتراكمة على سكان تلك الجهة والتي لا تعد ولا تحصى . وهاته العقل كما لا يخفى بمثابة السلاسل والاغلال في اعناق المحمولة عليهم من المطلوبين بالاداءات الدولية . وبعد ان كنا نرى في العهد الماضي ان المطلوب بالاداء يحضر بحانوت الشيخ مثلا وتجري على مكاسبه العقلة بمقتضى ما يبدو من تذاكر الاعلام بالبذر نرى الآن انه لا بد من انتطاء المركوبات والطواف على المنادر وسائر المزروعات ما قل من ذلك او كثر وذلك لحصر المساحة وتقدير الدخل ولانها صابة !!! يدير هاته العملية شيخ التراب ؟ وعدل ؟ وامين فلاحي . ونظرا لما ينشا عن هذا من التحملات للمطلوب والاتعاب الشاقة للمكلفين باجرائها والفضائح التي ينالها المطلوبون الذين يرونهـا اجراءات غير محمودة وطعنة نجلاء تصيبهم في الصميم وضرب من ضروب التنقير وتمزيق الثروات . فالاجدر والانسب والاعدل والانجع اتخاذ وسيلة اخرى تقوم مقامها في جانب حفظ حقوق الدولة وتزيل عن المطلوبين صنوف الانقال والتنكيل والشماتة التي لا يترفع عنها الا ذوو النفوس الطاهرة الزكية . وليس من الصعب على الحكومة اراحة الافكار من هاته المعاملات القاسية والشدة والعار ولا نرى احسن من ان يعيش الحاكم والمحكوم في الهناء والصفاء

ثم ان احسن وسيلة نراها تحفظ حقوق الدولة وتريح المطلوبين وتجعلهم في مأمن على معيشتهم وعلى ثرواتهم هي : ان تجمع الحكومة ما على كل مطلوب من اموال بملف واحد وبعد النظر فيها وحذف وتخفيف ما يوجب الحذف والتخفيف - خصوصا الخطايا - وتحديد المقادير المطالب بها كل فرد بانفراده توزع على سنوات بحسب ما تسمح به مقدرة المطلوب ثم ترسم بمقتطعات ذات جذور تحت اسم المعاليم او المطالب القديمة وكل قسط يوضع بورقة خاصة وينص عليه قسط عام كذا وعند حلول الصابة من كل عام يتولى شيخ التراب مثلا استخلاص ذلك القسط كسائر المطالب الدولية . وفي صورة ما اذا لم تسمح الصابة بالخلاص يؤجل الطلب الى صابة ثانية وهكذا بحيث لا يكون المطلوب مرغما على خلاص اقساط متعددة وهو عاجز فيلتجي الى بيع قوته ويصبح في صفوف المعدمين . هذا ما اراه صالحا . اما اذا استمر الحال على المنوال القديم بتسليط العقل على المطلوبين وباستعمال القوة الغاشمة والنفوذ المطلق الذي لا مراعاة معه لمقتضيات الاحوال وبقي سيف الانتقام مشهورا على رؤوس المطلوبين . فهاته طريقة محزنة شمناها وباب من ابواب الطمع مفتوح على مصراعيه امام الطامعين ومن جهة ثانية فهي مميتة للقلوب ومجلبة لليأس والكسل اذ ان المطلوب بالاداء والحالة تلك يرى نفسه حقيرا كأجير عامر الذمة يعمل لحساب غيره فلا يهمه ان اثمر عمله ام لم يثمر . هذا اقل ما يكون من هاته الناحية اما اذا نظرنا الى ما فوق ذلك فانا نشعر ونرى ان عشرات الآلاف سيلتحقون بمن سواهم ممن ادخلوا في هذا الباب وذلك مسبب عن عدم تبصر الحكومة من جهة وارتكاب ماموريها افظع الاعمال من ثانية . وان كان على هؤلاء تحمل تبعة عدم التحرى واجتناب الطمع فعلى الحكومة المسؤولية العظمى حيث لم تصغ اول مرة لتشكيات المظلومين الى ان ءال الامر بالامة التونسية جمعاء الى ما هو مشاهد اليوم من انواع الاضرار الفادحة التي مآلها التفقير والتخريب . فكم ضجت الافواه حتى بحت الحناجر وكم كتبت الاقلام حتى جف المداد . مستغيثة ولا من مغيث . واذا كانت الحكومة في عهد الاستبداد لا ترض بحل يلائم مصالح التونسيين لحاجة في نفس يعقوب فما بالها اليوم وقد اقتضت الحكمة والسداد بان تساير الامة في سائر الرغبات التي اهمها تصليح ما طغت فيه اقلام المشرعين بهاته البلاد . فلماذا هذا التواني يا ترى . اليس اول شيء اثقل كاهل هذا الشعب المسكين هو الميزان او ليس هناك قوانين جائرة والعدل يقضي بازالتها من الوجود الى آخر ذلك . اذن فان ارادت الحكومة ان تسوق هذا الشعب وتتمكن من ناصية محكوميها بطرق المجاملة واللين وتجعله في مأمن على عيشه وثروته ومستقبله فما عليها الا ان تعجل باصلاح ما شط من القوانين وما جار وفسد . ولله عاقبة الامور

العربي صمود

العالية

احتفلت بلدتنا كبقية بلدان المملكة التونسية احتفالا باهرا بيوم المولد النبوي كان مظهرا قويا من مظاهر الاحساس الديني الشريف حيث تشكلت لجنة متركبة من رجال غيورين تحت رئاسة السيد الطيب الشريف نائب الجمعية بالعالية وقد ظهرت براعتها الفنية في تناسب جمال الزينة وحسن تأثيث المكان المعد لاقامة الاحتفال وهو ساحة الجامع الكبير وعند الساعة الرابعة سرد الشيخ الطيب اتليش المتطوع بجامع الزيتونة القصة المولدية بصوته الحنون وعند الانتهاء منها فتح الحفلة التلميذ النجيب السيد حسين بوعفورة بكلمة بليغة اعرب فيها عن شكر اهل العالية لتلبية الدعوة وقدم ما سيقوم به الخطباء من المواضيع التي كانت كلها تحوم حول مدحه صلى الله عليه وسلم واسماءهم وهم السادة المشايخ الطيب تليش محمد معيد وكانت خطبة التلميذ سعيد كلها ثناء وشكر لمؤسسي هذه السنة الحسنة التي لا يستروح منها الا شدة التمسك بمحمد صلى الله عليه وسلم وبما جاء به من التعاليم التي لو اتبعناها لكنا نرفل في حلل سعادتي الدنيا والآخرة وبالفراغ من الخطب المذكورة ابتهل خطيب العالية وامامها الكبير الشيخ ابراهيم الامام الى الله بالدعاء ان يبدل عسرنا وان يزيل عنا ببركة هذا النبي العظيم والرسول الكريم ما نحن فيه من شدة العسر والخصاصة الذين ذهابا بالخف والحافر ثم في الليل وقع ختم قرءان وكانت طيلة مساء الاحتفال وليله تدار اكواب المشروبات والمبردات على كافة الحاضرين وانتهت هذه المهرجانات بكل سرور وانشراح ونحن نشكر كل من شارك فيها بحدوه الاحساس الديني والشعور الجميل وخصوصا اعيان البلاد وفي المقدمة السادة شيخ العالية امين معاشها وكيل اوقافها امناء الغابة والفلاحة فيها الشبيبة الزيتونية والمدرسية وكل من اخلص الحب الى النبي بالاخص رجال التأسيس الاخيار والسلام

(مكاتبكم)

السواسي

وصلتنا الرسالة الآتية من اهالي السواسي تحمل عدة امضاءات يطلبون فيها من الحكومة الالتفات لحالتهم وتخفيف الضغط الواقع عليهم من اعوان ادارة المال

وهذا نص الرسالة المذكورة بعد الديباجة

انا اهالي السواسي فقراء الحال مما لحقنا من الازمات والاجاحات في الفلاحة وغيرها في الاعوام الفارطة وايضا في هذا العام لا زرع ولا ضرع ولكن من الاسف مع فقرنا كثر علينا الضغط في المطالب الدولية مع العقل في بقية المكاسب ونحن غالبنا ذهب الى الشمال لالتقاط المعيشة فنرغب النظر لحالتنا وتاجيل مطالبتنا الى وقت غير هذا والسلام ختام

امضاءات كثيرة

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري

مطبعة - الارادة - تونس

سياسة واحدة لقطر متحد

(٤)

السياسة الاسلامية لشمال افريقيا

منهج واحد تسير فيه فرنسا فهل يجب ان نسير فيه

يوشك ان ينعقد المؤتمر الاسلامي العام بالجزائر للمرة الثانية في هذه الايام المقبلة. والجزائر بفضل جمعية علمائها حماة الاسلام قد صارت سباقة للمكارم لذلك نضجت فيها قبل غيرها فكرة هذا المؤتمر وبرزت الى حيز الوجود ونحن مع املنا ان يكون لتونس والمغرب قسطهما من هذا الواجب فانا نتوجه الى رجال مؤتمر الجزائر برجاء وهو ان يضعوا المسائل الاسلامية العامة في مباحث هذا المؤتمر موضع الاهتمام الخاص وان يشخصوها بمقررات خاصة ربما يسير على نورها من يضطلع بعدهم بمثل عملهم هذا فتزداد بما يقرره هو قوة ووضوحا وتاييدا يقربها من امكانية التنفيذ

هناك فكرة ترمي الى استقلال الشؤون الاسلامية عن السياسة المتحكمة واغراضها التي منها السيطرة على اتجاه الفكرة الاسلامية في نهضتها الحاضرة والهيمنة بواسطة ذلك على مصائر المسلمين ويرى اصحاب هذه الفكرة انه اذا كان في المناطق التي لا تزال بها دول اسلامية قائمة الذات اما مستقلة او مشمولة بنفوذ اجنبي قد اعترى الاسلام فيها ما اعتراه من طغيان السياسة المادية على الدين فكيف بالبلاد التي لم يبق فيها للاسلام الا مسلمون يقبضون على دينهم كما يقبض احدهم على الجمر واذا كانت السياسة بطغيانها الحاضر تبيح لنفسها ان تتصرف في كل شيء وتضحي في سبيل الوصول الى غاياتها بكل ما تتوهم انه يقف عقبة لها دون الوصول اليها مهما كانت صلته بالاسلام وحتى لو كان الاسلام نفسه . فواجب المسلمين تلقاء ذلك ان يبتعدوا بالاسلام عن مناهج السياسة وان يعملوا على صيانته وحياطته من كل تاثير سواء كان آتيا من الداخل او من الخارج فاذا ما اكتسب الاسلام استقلاله وصيانة نفسه في مظاهره ومؤسساته ومعتنقيه وامن طغيان السياسة عليه ادى رسالته العامة لاقوامه ولمن يجاورهم ويساكنهم من الاغيار ويضرب اصحاب هذه الفكرة المثل بما هو واقع في البلاد الاروبية التي يقطنها المسلمون كصربيا وبولونيا وغيرهما وبما هو واقع في القدس من قيام مجالس اسلامية عليا تدير شؤون المسلمين فيما يمس مباشرة بالاسلام وتقوم على صيانة مؤسساته ونشر ثقافته بين اهله وتوجيههم الى الغرض الاسمى ومن يطلع على نظم هذه المجالس ومدى صلاحيتها وآثارها في المسلمين وعملها لفائدة الاسلام منذ وجدت تتضح له اهميتها ويتبين جيدا الغاية التي يرمي اليها اصحاب هذا الراي

ويقول المعارضون لهذه الفكرة ان تنفيذها يؤدي الى الاعتراف بشيئين ليس من المصلحة في شيء الاعتراف بهما اولا فصل الدين عن الدولة ثانيا ان هذا نظام للاقليات في كل جهة والمسلمون اذا لم يكونوا في هذه الاقطار دولة فهم اكثرية على كل حال وليس هناك من داع لان تنزل بهم الى اعتبار الاقليات فتجعل دين الدولة فيهم واعز شيء لديهم يقوم على ما تقوم عليه عقائد وتقاليد الاقليات المستضعفة في كل قطر . ثم ان قيام الاسلام على كاهل دولة اسلامية مهما كان النقص الذي اصيبت به في استقلالها ومهما كان الجزء الذي فقدته من ذاتيتها وتحولت فيه الى غيرها امتن واضمن من قيامها على كاهل غيرها مهما كان اتساع الحرية والاستقلال اللذين تتمتع بهما ومهما كانت القوة التي تستند اليها هذه الهيأة فانها في معنوياتها لا تصل الى ما تصل اليه حكومة وهذه الهيأة مهما كان مدى الاستقلال الذي تتمتع به فانه لا يخرجها عن سلطة الدولة الخاضعة اليها الجماعات التي تمثل مصالحها الاسلامية هذه الهيئات . فاضمن طريق لحماية الاسلام هو تضامن المسلمين لصيانته في شخص حكوماته ودوله .

هذه الآراء المختلفة يجب ان نضعها موضع البحث والمناقشة لنقف منها على شيء حاسم اذ ربما اختلفت النظريات فيها باختلاف الاقطار ودرجة طغيان السياسة فيها ومبلغ مساسها بالدين ومصالح المسلمين

فهناك مسألة التعليم الاسلامي للاناث والذكور في المدارس الدولية والمعاهد الحرة وهناك مسألة اوقاف المسلمين ومسألة استقلال المحاكم الشرعية ومراعاة نظر الشرع الاسلامي فيما يسن وينفذ على المسلمين من القوانين الى غير ذلك من المسائل الرئيسية التي نؤمل ان تشتغل بها الهيئات الاسلامية في المستقبل وتجعلها من ضمن ابحاثها في الجمعيات والمسامرات والمجلات فمعالجة شؤون الاسلام من هذه الناحية اشد تأكدا اليوم من بحث جزئيات امتلات خزائن الكتب هنا وهناك بما الف فيها من متون وشروح وحواشي اخذت بها هذه المسائل اكثر من حظها وضاع فيها اكثر من الوقت اللازم لها فالثقافة الاسلامية لم تجد حظها في مدارس الحكومة سواء التي اعدت منها للذكور ام للاناث والمعاهد الحرة لم تجد من التنشيط والتاييد ما يخولها تتميم ذلك النقص وتؤدي تلك المهمة وهي لم يرخص لها لحد الآن ولو بفتح معهد واحد للبنات واوقاف المسلمين التي تقوم عليها شعائرهم والكثير من مصالحهم العامة قد استثمرها الاستعمار حتى اوشكت ان تفنى وتبيد وهاهي تعالج هنا الرمق الاخير والمحاكم الشرعية في تونس مثلا قد اخرج عنها الكثير من خصائصها ووضعت تحت سلطة وزارة العدلية بعد ان كان لها استقلالها ووزارة العدلية انما يهيمن على شؤونها المعتمد بها م. لاموت وما هو واقع هنا لا يبعد عنه كثيرا ما هو في الجزائر والمغرب فالشؤون الاسلامية في هذه الاقطار تسير على غرار واحد وهذا ما جعلنا نحاول معالجتها من طريق واحد وان نلفت اليها نظر اللجنة التي انيط بها وضع قواعد سياسة فرنسا الاسلامية متضامنين فسياسة فرنسا السابقة والتي لم تتغير بعد لحد الآن نحو مسلمي هذه الاقطار تسير على نمط واحد ولغاية لا تختلف بحال والمنهج الذي قالوا انهم سيضعونه لسياسة فرنسا المقبلة نحو المسلمين منهج متحد ايضا والشؤون التي يتقدم بها المسلمون ويطلبون تسويتها هي من نوع واحد وهذا مما يسهل مهمة تلك اللجنة ويجعل حاجيات المسلمين على غاية من الوضوح . كذلك من المتحتم على المؤتمر الاسلامي الجزائري ان يمنح هذه الامور اكبر عناية وان تضحي لجانه من اجلها ما يناسب اهميتها من الاوقات حتى اذا انعقدت مؤتمرات اخرى بعده سارت على منواله او اشتغلت هيئات اسلامية بدرس هذه الشؤون كان ما يقرره هو نواة البحث ومادة الدرس وانا لمنتظرون

محيي الدين القليبي

ملاحظات وتعليقات

من بوادر الاصلاحات

كانت ادارة المحافظة ادارة تونسية تابعة للحكومة التونسية وتشرف عليها هيأة عنوانها تونسي وان كان المباشر لها فرنسي . وكانت مع ذلك مرؤوسة فعلا للمقيم العام بحكم ان له السلطة المطلقة على جميع الموظفين

فجاءت الاصلاحات الجديدة قاضية بسلخ هذه الادارة التونسية البحتة عن الحكومة التونسية والحاقها اسما وفعلا بالسفارة العامة وجعلها تحت اشراف المقيم العام مباشرة . فهو غنم كبير للسلطة الفرنسية بلا جدال مهما انتحل لتبريره من المعاذير

وبالطبع يكون مقابله غرم كبير للتونسيين ولقد كنا نحسب ان الضرر ينحصر في هذه الدائرة فقط حتى اطلعنا على القرار المؤرخ في ٥ جوان الجاري الذي اصدره المقيم العام فاذا هذا القرار يضع مدير المحافظة الجديد في كادر رؤساء الاقسام ويمنحه بذلك مرتبا اصليا ابتدائيا قدره ستون الف فرنك يضاف لها الثلث الاستعماري وتعويضات بعنوان مصاريف قدرها تسعة آلاف فرنك في العام ومنحة سكنى قدرها ٥٧٠٠ فرنك ومنحة خاصة قدرها ٣٥٢٠ فرنك وجملة ذلك تبلغ اكثر من ٩٥٠٠٠ فرنك

بينما كان سلفه مدير المحافظة السابق موضوعا سنة ١٩٣٤ في كادر الكوميسارات ويبتدي سلم مرتبه وقتئذ بفرنكات ١٤٠٠٠ وينتهي بفرنكات ٤٥٠٠٠ ومعدله فرنكات ٢٩٠٠٠ ـ فاذا اعتبرنا ان م. باسكو كان يتقاضى معدل المرتب واضفنا لذلك الثلث الاستعماري كما هو مقيد بميزانية عام ١٩٣٤ فان مجموع ذلك يبلغ فرنكات ٣٧١٢٠ واذا اعتبرنا انه فارق الوظيفة وهو في اعلى السلم فانه يكون حينئذ يتقاضى باضافة الثلث الاستعماري فرنكات ٥٧٦٠٠

ومعنى هذا ان الاصلاح الجديد لوضعية ادارة المحافظة العامة قد تسبب في زيادة ارهاق الميزانية العامة بمبلغ طائل في الوقت الذي يشاع فيه ان حالة الميزانية في ارتباك بسبب عجز المداخيل عن تسديد النفقات التي لا تريد ان تقف عند حد

فهل سيترتب على جملة الاصلاحات الجديدة ما ترتب عن تعديل وضعية المحافظة فيصدق حدس المتشائمين الذين يقولون ان كل اصلاح معناه ارهاق جديد للشعب بمغارم جديدة لاقبل له بها من دون كبير فائدة تلحقه منها

اذا كان الامر كذلك فانا نسأل الله اللطف عند نزول الاصلاح !

متناقضات

نسمع هذه الايام ان رغبة المقيم العام قد اتجهت الى احترام الادارة التونسية وتحقيق وجودها وبالتالي احترام الذاتية التونسية ومميزاتها . وهذا حسن . وهو متمنى كل تونسي وغاية امله منذ زمان طويل

هذا ما نسمعه وخصوصا بمناسبة صدور « الاصلاحات » الادارية الاخيرة . ولكن الذي نراه يناقض ذلك على خط مستقيم. ولربما تفاقم الامر في هذه الايام الاخيرة اكثر مما سبق .

فقد لاحظنا اخيرا ان السفارة العامة قد اظهرت وجودها في غير المكان الذي ينبغي ان يكون لها اذا اعتقدنا صحة ما نسمعه عن احترام الذاتية التونسية اذ راينا ان كثيرا من الموظفين التونسيين وظيفة . الفرنسيين جنسية . حظوا بمقابلة الجناب العالي فكان الذي يتولى تقديمهم الى سموه هو موظف من ديوان المقيم العام اي موظف من موظفي المراقبة لا الوزير الاكبر رئيس الحكومة التونسية وممثل وجود الادارة التونسية

وليس هذا قاصرا على تقديم الموظفين من النوع المذكور عند ابتداء مباشرته للوظيفة بل انه يقع عند كل مناسبة . فقد حظي اخيرا بالمقابلة السنية بعض مديري المدارس ومعلميها من الفرنسيين الذين باشروا تثقيف الامير رفيع الشان نجل الجناب العالي حيث قلدهم مولانا المعظم نياشين فكان الذي تولى تقديمهم وحضور المقابلة هو احد موظفي الديوان العسكري للمقيم العام لا الوزير الاكبر ولا غيره من الموظفين التونسيين

فاذا كان الوزير الاكبر لا نفوذ له واذا سلبت منه السلطة وحتى المظاهر واذا صار المقيم العام يتولى تقديم الاوامر للطابع السعيد مباشرة بدون واسطة الوزير الاكبر واذا صار كل شيء يقع بدون الوزير الاكبر افليس من الاجدر حذف هذه الوظيفة واراحة الميزان من مرتبها الضخم . وحينئذ تكون الحماية على الاقل سائرة في طريق منطقي موافق للاعمال

وبعد فلتعلم الحكومة اننا ندرك حقائق الاشياء ونريد ان تحترم الادارة التونسية والذاتية التونسية قولا وفعلا وان يكون لنا نفوذ ووجود فان السلطة من جهة الحق الدولي ومن جهة الانصاف سلطتنا وما الحماية الا مراقبة وارشاد لا ابتلاع والحاق .

ومن الملاحظ ان م. قو قد تلذذ بهذه المقابلة الى حد بعيد واراد ان يستغلها لفائدته الخاصة وليظهر العموم على ان سمو الامير المعظم راض عنه وعن سياسته وعن مشروعاته رغما من سخط الراى العام التونسي عليه

ومما يدل على ذلك ان الجرائد نشرت خبر المقابلة مرة بصورة مختصرة ثم اعادت الديش تونزيان نشرها مرة اخرى واضافت عليها خاتمة تدل على ان سمو الامير الجليل اعرب لمدير المعارف عن رضاه السامي على سلوكه وعلى حسن ادارته سياسة التعليم ونشره بين التونسيين

وانا نكاد نستيقن ان سمو مولانا المعظم لم يتعرض لمشروعات م. قو ولا لسلوكه الذي تمقته امته اشد المقت اذ أن مولانا حفظه الله يعطف على امته وعلى امانيها المشروعة ولا يضع اسمه ونفوذه لمقاومتها . ولو صدر هذا التصريح منه حقيقة كما زعمته الديش ثانيا لبادرت لنشره عند نشرها للخبر اول مرة

فليهدأ بال م. قو فان مثل هذه الوسائل لا تؤثر شيئا في تاييد مشروع التعليم البدوي الناقص ولا تخفف من الوزر الذي يتحمله بسبب نتائج الامتحانات السيئة فان مولانا المعظم لو اطلع على حقيقه نواياه لكان اول الساخطين عليه بدون شك

التفوق في كل شيء

تقدم م. قو مدير المعارف في هذه الايام الاخيرة بين يدي الجناب العالي بمناسبة احراز نجله رفيع الشان على الشهادة الابتدائية في امتحان هذا العام . وقدم ثلة من اساتذة سمو الامير الصغير الى سمو مولانا المعظم ليقلدهم سموه نيشان الافتخار جزاء لهم على قيامهم بواجب تثقيف نجله المعظم

وقد لاحظنا ان م. قو لم يقدم الا المعلمين الفرنسيين ولم يقدم بينهم واحدا من المعلمين التونسيين الذين شاركوا في شرف تثقيف سمو الامير الصغير فما السبب في ذلك يا ترى. هل لم يتول احد من التونسيين القيام بهذا الواجب ام ان م. قو يغيضه ان يرى احدا من مرؤوسيه التونسيين مشمولا بالرضا السامي ومجازى عن حسن قيامه بعمله واداته لواجبه ام ان فكرة التفوق تجعله يحرم التونسيين من التمتع بالمساواة حتى في هذا الميدان .

المظنون ان م. قو قد قطع عهدا على نفسه ان يؤذي الوطنية التونسية وان يكون حربا عليها في كل مكان .

نظام القموح

لقد اصدرت الحكومة في هذا العام نظاما دقيقا متشعبا لمسك القموح وبيعها وكيفية تصرف الفلاح في صابته منها وقضت بتحجير الشراء الا للتعاضديات او التجار المرخص لهم من طرف ديوان القمح وبان ثمن ما يباع من القمح لا يدفع الا للصندوق الجهوي للمعمرين الفرنسيين الى غير ذلك من الوسائل التي يراد منها اولا ضمان خلاص الاداءات الدولية والضرائب العامة . ثم ضمان مراقبة الحكومة للصابة وسيطرتها عليها وحماية السوق من تلاعب المحتكرين ثم حماية الفلاح من تكالب الدائنين وتهالكهم على سلبه نتائج كده وعمله

وربما كانت هذه الوسائل في مجموعها حسنة بالنظر لغايتها في مجموعها ايضا . ولكن ذلك لا يمنع من ان نقول للحكومة انها وسائل شديدة واجراءات معقدة لم يفهمها النابهون فضلا عن الفلاح الامي البسيط الذي يجهل ماله فضلا عما عليه فلا ينبغي ان تعمل الحكومة على حمايته ووقايته ثم تجعله فريسة للعقوبات فيما اذا خالف اشياء يجهلها ولا يفهمها فيجب ان يراعى هذا حق الرعاية وان يقع تدارك ما وقع من خلل فيما تم اعلانه من النظامات . والافان المصلحة المقصودة من هذا النظامات تفوت وربما انقلبت وبالا على الفلاح البدوي المسكين

وتاييدا لذلك نذكر ان الحكومة قررت ان تباشر الشراء رأسا من الفلاحين ولكنها عند التنفيذ غفلت عن حقيقة حالة السواد الاعظم من الفلاحين كما غفلت عنهم في كيفية الاعلام بالصابة ونحو ذلك فاعطت تعليمات الى مراكز الشراء تقتضي ان تكون الكميات المقبولة اما مائة كيلو او جزء عشري منها اى عشرة او عشرون او ثلاثون الخ ولا يقبل كسر العشرة . وهذا اذا تيسر للفلاح الذي له ميزان فانه لا يتيسر للفلاح البدوي الذي يحصي محصول صابته بالكيل لا بالوزن

وقد بلغنا انه كثيرا ما يضطر المسكين للتنازل عن الكمية التي دون العشرة كيلو لانه يتوهم ان ما جاء به لا يقبل الا اذا كان وزنه عشرات فتذهب هذه الكميات التي يتحصل منها كل يوم قدر ذو بال خسارة عليه من دون ان تنتفع بها الدولة لانها على ما بلغنا تطرح من الكمية المقبولة الى ان تتجمع منها كمية تدخل في حماية صديق او طالب حاجة

ومن هذا القبيل ايضا ان النظام اقتضى انه لا يسوغ للفلاح الكبير ان يبيع صابته جملة واحدة بل يجب ان يبيعها مقسطة على عدة اشهر وله ان يخزنها لدى منظمات الخزن والرهن او ان يخزنها عنده ولكنها اطلقت الحرية لمنظمات الخزن في قبول ما يعرض عليها او رفضه لعدم وجود مكان للخزن مثلا فماذا يصنع الفلاح الذي ليس له محل صالح للخزن ولا يجد من يقبل له خزن صابته

هذه وغيرها مما يماثلها اشياء يجب ان تعيد فيها الحكومة النظر وان تضع لها حلا كفيلا بعدم ايقاع الفلاح في خسارة او ارتباك والافان الحماية تكون شرا من الاهمال

شكوى وقافة الاوقاف

جاءتنا كتابة مطولة من الوقافة بجمعية الاوقاف يعرضون حالتهم بتفصيل وما يقاسونه من استبداد بعض موظفي قسم الاصلاح في الجمعية بهم وعلى الاخص رئيس هذا القسم الذي اطلق المدير يده في شؤون الجمعية كلها وكلفه بمباشرة شؤون خمسة اقسام بينما هو في اوقات الخدمة الرسمية يتجول في الطرقات بعيدا عن الادارة بدعوى انه يقوم بمامورية التفقد على « المرمات »

ويقول الوقافة في كتابتهم انهم كانوا يسيرون على نظام محكم وضعه لهم المدير الاسبق السيد خير الله بن مصطفى يقتضي توزيع الخدمة عليهم بالتداول كل اسبوع تحت المراقبة الدقيقة من المدير المذكور . ومن بعده اختل هذا النظام وخولف اثم مخالفة وصار الذي يرضى عنه بصفة خاصة المكلف بشؤون الاصلاح هو الذي يشتغل وغيره يبقى في حالة بطالة مستمرة . ولما احتج بعضهم على هذا التصرف المخالف للعدل والانصاف وقع طردهم مع انهم قضوا نحو الثلاثين عاما في خدمة الجمعية وكلهم فقراء وذوو عيال . ولم ينفعهم تظلمهم الى المدير فانه لم يشأ ان يسمع منهم وان يقبل مجرد النظر في امرهم

ويقول ايضا ان بعض من له علاقة بالموضوع سعى ونجح في تعويض الوقافة المطرودين بغيرهم من اقاربه حتى صارت الخلاصة والوقافة تكاد تكون وقفا على الاقارب والاتباع مع انهم في الواقع عاجزون عن العمل

كما يقولون ان الجمعية جرت عادتها على اعطائهم اعانة زهيدة في المواسم لا يتجاوز مقدارها فرنكات ٢٠ ـ لانهم في الواقع يعتبرون في صف الباطلين اذ ان خدمتهم جميعا غير مستمرة وهم فقراء وذوو عيال فليس هناك من هو احدر منهم بالاعانة . ولكن المدير مع هذا كله ابطلها جملة واحدة بدعوى عجز الميزان في حين ان الميزان لم يعجز عن اقامة سياج امام بيت المدير والرئيس بلغت نفقاته ثلاثة آلاف فرنك مع انه لا حاجة اليه الا الترفيه على المقربين ليس الا

وفوق هذا فانهم كلما حاولوا التشكي الا ويجدون من انصار رئيس قسم الاصلاح وغيره من الاقسام الخمسة سوء المعاملة والفظاظة والكلام البذيء

فنلفت انظار الحكومة العليا الى الاهتمام بحالة هؤلاء المساكين وانصافهم فيما اذا تبين انهم صادقون ولا نظنهم الا كذلك فان الاجراءات الشاذة الواقعة في الجمعية اليوم تؤيد صدقهم وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون

غرائب التصرفات

تحدثت الصحف اخيرا عن خلاف وقع بين جمعية الاوقاف والمجلس البلدي حول قيمة بعض الاملاك الراجعة للاوقاف والواقعة في المنطقة التي تقرر هدمها في الحارة الاسرائيلية بالعاصمة . وقيل انه تم اخيرا الوفاق بعد الخلاف على قاعدة ارضت الجمعية وازالت العوائق من طريق البلدية التي تظهر رغبة عظيمة غريبة في اتمام مشروع تجديد الحارة لم ندرك اسبابها الحقيقية تمام الادراك لانا قد تعودنا منها كل تهاون بشؤون الاهالي وخصوصا المسلمين

وقد اذكرنا هذا الخلاف بخلاف آخر وقع بين الجمعية والبلدية ايضا فاحببنا عرضه على انظار القراء هاهنا ليتساءلوا معنا عن صحته وعما تم في امره اليوم وليعلموا اسلوبا جديدا من الاساليب التي ذهبت بمقتضاها ثروة اوقاف المسلمين طعمة للنيران

كانت للجمعية بناية ملاصقة لفندق الغلة . فرأى المجلس البلدي قبل انتشاب الحرب العامة اخذ هذه البناية للمصلحة العامة بقصد توسيع فندق الغلة واخذ فعلا في اتخاذ اجراءات الانتزاع وحدد قيمة للبناية يقال انها تبلغ تسعة عشر الف فرنك . وقبل ان تتم اجراءات الانتزاع انتشبت الحرب العامة فتوقف مشروع توسيع فندق الغلة كما توقف غيره وبقيت الجمعية على تصرفها في البناية كان لم يحدث شيء لانها لم تخرج عن ملكيتها بعد

وعاد المجلس البلدي في العام الماضي الى تنفيذ مشروعه عن توسيع فندق الغلة واتم انتزاع ملكية البناية ولكنه عوض ان يعيد تقدير القيمة من جديد تمشيا مع اختلاف القيم اليوم عن قيم ماقبل الحرب ومع انخفاض سعر الفرنك الى ما يقرب من سبع قيمته الذهبية السابقة . عوض هذا طالب الجمعية بتسليم البناية له بالثمن السابق اي ١٩٠٠٠ فرنك ـ وهو قيمة ما قبل الحرب ـ وطالب الجمعية ايضا بمحاسبته على مداخيل الاستغلال طول هذه المدة التي تم فيها المشروع وتفضل عليها بان امرها ان تطرح من القدر المتجمع تحت يدها مبلغ الثمن اي ١٩٠٠٠ فرنك . وذلك لانه يدعي ان الصفقة تمت ولكن الذي تعطل هو دفع الثمن ليس الا

ويقال ان الجمعية رضخت لرغبة المجلس البلدي بدعوى ان القانون المدني الفرنسي يؤيد دعواه ويعطيه كامل الحق في محاسبة الجمعية عن استغلالها للملك انما يعطيها هذا القانون ان تطالبه فقط بالثمن الذي لم تقبضه وبفائضه القانوني وبما انها ادارة اسلامية فيجب عليها ان تتنازل عن قبض الفائض تمشيا مع احكام الشرع الاسلامي التي تحرم الربا ولكننا لا ندري لماذا لم تتمسك الجمعية في الموضوع بالقانون التونسي مع انها ادارة تونسية والمجلس البلدي ادارة تونسية وكلتاهما تابعة لانظار المحاكم التونسية لا للمحكمة الفرنسية . هل لان المجلس البلدي مثقل الكاهل بمصاريف التحسين والتجميل ويجب ان يعان على اداء ماموريته ام علم ذلك عند الله وعند الراسخين في العلم مثل مدير الاوقاف الحازم الغيور على اوقاف المسلمين الى حد ينسى معه مصالحه الخاصة

نود ان نظفر بجواب ولو عن طريق شواهد الاخلاص بلسان الموظفين كما تعود « حضرته » في هذه الايام

احترموا الاماوات

جاءنا بعض سكان نهج النهدي وابلغونا انه توجد بزنقة المحاجبة من النهج المذكور مقبرة لم يتعطل الدفن فيها الا منذ عهد قريب وكثير من سكان النهج وحومة سوق اولاد بوزيد لهم اباء واقارب قد دفنوا هنالك

ويقولون انه طالما حاول بعض من لاخلاق لهم الاعتداء على حرمة المقبرة واستغلالها استغلالا خاصا . ومنذ مدة جاء واحد من هؤلاء وعبث بحرمة القبور واقام هنالك بعض « برارك » اعدها للسكنى فقام اهالي الجهة ضده وتوصلوا اخيرا الى اخراجه بواسطة لوسي .

وعقب ذلك قرر بعض اهل الجيران يقيموا للمقبرة سورا يقيها طوارق العدوان وعبث العابثين وفعلا تعاون عموم السكان على بنائه وتبرعوا له بالمواد والعمل حتى انتهى امره واقاموا للمقبرة بابا يقفل الا عند زيارة بعض اهل الحي لا مواتهم واستودعوا مفتاحه عند احدهم

ولكن مارا عهم الاو هذا الرجل قد اغواه الشيطان فقام يدعي ان المقبرة ملك خاص لاسلافه وان حوزه لها حوز ملكية وحاول فعلا ان يقيم فيها بناء لنفسه وعندئذ قام في وجهه اهل الحي ومنعوه من ذلك ورغما عن تلك المعارضة فانه لا يزال يوالي المساعي لتاييد دعواه

والغريب في الامر ان المجلس البلدي لم يحرك ساكنا في الموضوع وقد قيل لنا ان الاهالي خاطبوه عند الاعتداء الاول فاجيبوا بان هذه المقبرة غير مرسومة في قائمة الجبانات ولذلك فان البلديه سوف يكون موقفها سلبيا بصورة تامة فهل يكون الامر كذلك لوكانت المقبرة اوروبية

الى متى هذه المجاملة ؟!

تجتاز بلادنا اليوم مرحلة خطيرة جدا . ويغلط كثيرا من يقول اننا الآن في سعادة تامة فما نحن الا في عصر من الخطورة بمكان

مضى على الواجهة الشعبية عام كامل لم تحصل منها الا على اقوال جوفاء ووعود خلابة واصلاحات تكاد تكون وهمية اقل ما يقال عنها انها ضربت السيادة التونسية في الصميم واكبر دليل على ذلك ضم ادارة المحافظة تحت نفوذ السفارة العامة واشتراط مصادقة جناب العميد على تسمية المتوظفين ومعنى ذلك ان التونسي لا يتوظف الا بعد ثبوت اخلاصه لحكومة الحماية . وسلطة الامير الجليل ونفوذ الوزراء يضرب بهما عرض الحائط وتبقى منحصرة داخل جدران القصور اشبه شيء بالسلط الشرفية !!

طالما سمعنا ان القوم يريدون ان يسلكوا بنا سياسة مستمدة من منطوق معاهدات الحماية مع ان اختزال السلطة التونسية اينما وجدت سائر بنشاط غريب !!

لكن بالرغم عن الهوة السحيقة التي تنتظرنا نشاهد ـ ويا للاسف ـ عناصر سياسية تونسية كانت تعلن عدولها عن سياسة المشاركة ولا تدين الا بسياسة المقاومة العنيفة ذات مباديها واصبحت خطرا على البلاد والعباد

فقد صادقت على الاصلاحات الجديدة وعدتها نعمة شاملة ونتيجة كفاح وغير ذلك من الادعاءات المخجلة

بل صرحت انه ينبغي ان نعترف بانها اصلاحات قد ارضت في مجموعها معظم التونسيين الذين يرون من خلالها بوارق سياسة جديدة اساسها العدل والثقة ولا يمكن ان تعلق اهمية كبرى على الانتقادات الموجهة من طرف بعض التونسيين ! ولم تقف عند هذا الحد بل انتحلت للمقيم العام عذرا في ضم ادارة المحافظة للسفارة العامة مدعية انه لا ينبغي ان يجهل احد الاسباب التي دعت لاتخاذ قرار مثل هذا حيث ان ادارة الامن لها قسط وافر في المسؤوليات المترتبة عن الحوادث المؤلمة وان الشرطة لما كانت تابعة للكتابة العامة لم تكن في الحقيقة والواقع تونسية اكثر مما ستصير بعد ضمها للسفارة العامة

فهل لم نتعظ بالماضي ام تناسينا الحقائق وشمنا المعارضة مجاملة للعميد مع ان الواجب الوطني يقضي بالاصداع بالحق ولو كان مرا

هذه حقائق لا يجمل السكوت عنها ولا تصح فيها المجاملة فقد آن الاوان الى ان نعلن تمسكنا بالصراحة التامة ونحصي غلطات الماضي والحاضر ونقدمها كما هي الى امتنا الكريمة ونضع حدا الى الالاعيب البلهوانية التي تمثل امامنا ونحن نقابلها بغض الطرف ! مع ان الوطنية تطالبنا بان نثأر لكرامتها ولا ندع للتاريخ يسجل علينا سكوتنا الذي لا ندري مبررا له فلنصدع بالحق ولا تاخذنا فيه لومة لائم فقد ادبر عصر المجاملة وما النصر الا من عند الله

علي بن الحارث